تأثير الواردات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2010

تسابت عبد الرحمان
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة معسكر
Tsabet_magi@yahoo.fr

الملخص:
تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي الجزائري،بالاعتماد على السلاسل الزمنية من عام 1990 إلى غاية سنة 2010 ،حيث بينت الدراسة أن الجزائر عمدت إلى تحرير تجارتها ابتداء من سنة 1990،و أشارت الدراسة إلى تحيز الواردات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوربي و دول أمريكا الشمالية، و كما تشير الدراسة إلى لأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري و ذلك لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ،و هذا ما جاءت لتؤكده الدراسة القياسية حيث جاءت لتؤكد مساهمة كل من المواد الخام و التجهيزات الصناعية ايجابيا على النمو الاقتصادي و هذا ما يؤكد اعتماد الجزائر على الواردات في القطاع الإنتاجي على الخارج (حيث كانت مساهمة كل وحدة واحدة من المواد الخام و التجهيزات الصناعية كانت 22.21 و 5.97 في الناتج المحلي الخام)،ومن خلال هذه الدراسة تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ و في الأخير تشير الدراسة إلى أن الواردات من خلال تأثيرها على النمو تتعدل خلال نصف سنة تقريبا .

الكلمات المفتاحية : الواردات ،النمو الاقتصادي ،نموذج تصحيح الخطأ.

مقدمة:

يشكل جانب الواردات من السلع و الخدمات في التجارة الخارجية جزءا هاما للاقتصاد المحلي حيث يحصل من خلاله على السلع و الخدمات التي لا يمكن إنتاجها أو عرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى .و تعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج و المواد الأولية و المعدات و الآلات اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ،كما أن الواردات من السلع الاستهلاكية هامة لتغطية احتياجات المجتمع المتزايدة نتيجة ارتفاع الدخول و الزيادات السكانية فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع و الخدمات المستوردة هكذا فان الواردات مهمة و إستراتيجية ،إضافة إلى أنها ترفع من مستوى الاستثمار المحلي و بالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال استيراد السلع الرأسمالية .

لا شك في أن الهدف الوحيد من وراء التبادل الدولي الذي تتبناه الدول هو تحقيق نمو اقتصادي والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثمة يبرز الوضعية الاقتصادية الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية و يبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد ،و من جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع. و نظرا لاختلاف أراء الاقتصاديين في طبيعة العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية (واردات كانت أو صادرات) و النمو الاقتصادي نحاول طرح الإشكالية التالية :فما مدى تأثير و مساهمة الواردات في النمو الاقتصادي الجزائري ؟ وسنحاول التطرق إلى هذه الإشكالية من خلال الخطة التالية:

1. العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي م

من خلال بحثنا هذا لم نجد النظريات أو الدراسات التي تطرقت مباشرة إلى العلاقة التي يمكن أن تربط الواردات بالنمو الاقتصادي، بل تكلمت هذه الأعمال على العلاقة بين التجارة الخارجية بصفة عامة و النمو الاقتصادي. و من خلال ذلك، و جدنا اختلاف جوهري بين هذه النظريات و الدراسات، فبعضهم يعتبرها محركا للنمو الاقتصادي، و آخرين يعتبرونها مثبطا له.

التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي:

هناك العديد من الدراسات النظرية التي أسهمت في هذه الفكرة و نذكر منها :

حيث أنه من خلال النظريات الكلاسيكية - اعتبرت آراء كل من' سميث 'و'ريكاردو 'و'ميل 'أبلغ تعبيرا عن الفكر الكلاسيكي في مجال التجارة الخارجية- تحرير التجارة يؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي، بإعتبارهم أن بيئة الحرية هي التي يتحقق فيها افتراضاتهم .فكل سياسة تزيد من فعالية الاقتصاد من بينها تحرير التجارة قد تؤدي إلى نمو سريع، وزيادة الدخول تترجم بزيادة الادخار والاستثمار. لم يتم في نظريات الكلاسيكية دراسة مباشرة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.[1]

أما من خلال النظرية الكينزية مضاعف التجارة الخارجية و هو الذي يؤدي الى الاختلال أو التغير في العلاقات الاقتصادية الدولية ومنها يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي و التشغيل في كل بلد من البلاد التي أصابها الاختلال[2].

أما في النظريات الحديثة فإن تحرير التجارة ينشِط التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي في بعض الدول، فالاقتصاديان "Helpman و "Grossman (1991) بينوا في دراسة لهم أن تحرير التجارة يزيد من الواردات المحلية من السلع والخدمات التي تحوي تكنولوجيات جديدة، وبواسطة هذا تنتقل التكنولوجيا، ويعرف البلد تقدم تكنولوجي، فالإنتاج يُصبِح أكثر فعالية وتزيد الإنتاجية3.

التجارة كمثبط للنمو الاقتصادي

إن عمليات السوق الدولي تمكن الدول المتقدمة من انتزاع الثروة الاقتصادية من الدول النامية لغايتها الخاصة، وأن التجارة بين الشمال والجنوب تعتبر تبادلا غير متساوي لأن الرقابة في السوق الدولي من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة تؤدي إلى خفض أسعار المواد الأولية المنتجة في الدول النامية، ورفع أسعار السلع المصنعة فيها، لذلك فإن معدلات التبادل التجاري في السوق الدولي متحيزة ضد دول الجنوب[4] من بين الأطروحات في هذا المجال نجد لأطروحة الاقتصادي' جونز ميردال "G.MYRDAL" و الذي يرى أن التجارة لا تعمل كآلية للنمو، لكنها توسع من الفجوة بين الشمال والجنوب [5]،أما **مينت "H.MYNT":** حاول أن يبين أن الواردات تأثيرها في النمو الاقتصادي ضئيل و كان تحليله منصب على الدول النامية التي تكن معظم وارداتها من السلع الاستهلاكية حيث تعد أحيانا السبب الفشل في انطلاق التنمية[6]،و حسب " Raul Pribish " أنه بفعل حرية التجارة الخارجية فإن النظام الاقتصادي العالمي الحالي، يعمل على تحويل منافع التقدم التقني من الدول المتخلفة إلى المتقدمة7

2. العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي من خلال الدراسات السابقة

***حيث خلصت دراسة(الشريف بدر 1995)** إلى تأثير إحلال الواردات على النمو الاقتصادي عكسي ،الأمر الذي يعني زيادة الواردات تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي ،و قد تبين إن نمو الإنتاج المحلي الإجمالي يعتمد على الواردات سواء كانت رأسمالية أو مواد خام أو استهلاكية و بينت الدراسة أن الواردات الاستهلاكية كانت أقل دلالة إحصائية إلا أنه كان موجب[8] .

***حسب دراسة **سامر عبد المهدي الرجوب** لاختبار مدى مساهمة السلع الرأسمالية المستوردة في تحقيق نمو اقتصادي استخدم سلاسل زمنية عن الأردن غطت الفترة (1970-1995) خلصت الدراسة إلى أن التأثير الحدي للسلع المستوردة موجب و ذو دلالة إحصائية عالية بحيث أن زيادة قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي،كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى المنتج المحلي منها تأثير ايجابي على النمو الأردني [9].

***دراسة لورنس ووين ستاين (lawrence and weinstein 1999):** تناولت أهمية الواردات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة و كانت الدراسة على دولتين هما اليابان و كوريا ،كما أثبتت الدراسة أن الواردات من السلع الغير منافسة للمنتجات المحلية تأثيرها على النمو ضعيف و غير معنوي على عكس السلع المنافسة ،كما أكدت الدراسة على أهمية المستوردات للاقتصاد الكوري [10].

***دراسة أفيلو وراج قورو (thangavelu and rajaguru 2004):** كانت الدراسة تهدف لاختبار العلاقة السببية بين المستوردات و الصادرات و نمو الإنتاجية في تسع دول من بلدان أسيا سريعة النمو بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ،أشارت النتائج الى العلاقة السببية من المستوردات إلى النمو الاقتصادي في الهند ،أندونسيا ،ماليزيا ،الفلبين ،سنغافورة وتايوان ،و خلصت الدراسة إلى أثر المستوردات على النمو الاقتصادي يكون أكبر من أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ،و اعتبرت المستوردات هي الرابط الرئيس بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي . [11]

<u>في حين تعددت الدراسات التي ركزت على التكنولوجيا :نجد مايلي</u>

دراسة زهانج وزاو (ZHANG AND ZOU ,1995) التي أكدت فيه على الدور الايجابي للتكنولوجيا المستوردة في رفع معدل نمو الدخل في الدول النامية ،و التي تعتبر عاملا مهما في تفسير أسباب اختلاف معدلات النمو بين الدول النامية .[12]

***دراسة قام ليو و أخرون (liu et al 2002) :** هدفت لمعرفة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ،حيث قاموا باختبار العلاقة السببية ما بين التجارة و النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الصين ،باستخدام اختبار التكامل المشترك لبيانات ربعيه غطت الفترة (1-1981 4- 1997). حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين النمو و الاقتصادي الصادرات، الواردات،و الاستثمار الأجنبي المباشر.[13]

* أشارت دراسة **مسغوني منى** إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من المستوردات إلى الناتج الداخلي، بالإضافة إلى ذلك، توصلت هذه الدراسة إلى إثبات العلاقة

بين الواردات والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(1970-2001).

حيث أظهرت النتائج الأثر الايجابي والمعنوي للواردات من الناتج الداخلي في الجزائر، لكن هذه الدراسة ركزت على المنهجية التقليدية والهدف منها اختبار معنوية الواردات وتأثيرها على النمو الاقتصادي، وبيان القوة التفسيرية للواردات[14] ،حسب النموذج التالي: Mt

R2= 0.973 Yt=1.154

* **دراسة (ERLETIS.1992):** قامت الدراسة بتقصي العلاقة السببية باختبار TEST CAUSALITY RANGER بين الصادرات و الواردات و نمو الناتج القومي لكندا خلال الفترة (1970-1985) قد كان استنتاجه الأساسي أن الواردات تحقق أثار سلبية و بالتالي لا تساهم في النمو الاقتصادي،و حيث تم استخدام طريقة المربعات الاعتيادية (ols).15

***دراسة :nadia Lemzoudi** حيث تم دراسة أثر الانفتاح التجاري في الدول الساحلية و الداخلية على النمو الاقتصادي وشملت الدراسة مجموعة من الدول النامية و هي :البنين، بوركينافاسو، غانا، مالي، النيجر ونيجيريا، خلال الفترة 1980 -2002.و كان النموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة كالتالي:

$$LYT = B0+B1LKT+B2L\ OPEN +\varepsilon T$$

النتيجة المتحصل عليها هي أن هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصادي من أجل دولتين من ثلاث دول ساحلية، بينما هناك علاقة سلبية من أجل الثلاث دول الأخرى الداخلية. و هي بوركينافاسو، مالي و النيجر ، هذه الدراسة تقترح بأن تكون الدول الداخلية أقل توجها نحو الخارج مقارنة بالدول الساحلية[16].

العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي: حالة الجزائر

أ)- **تقديم النموذج**: النموذج الذي نود دراسته هو من الشكل التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 M_1 + \beta_2 M_2 + \beta_3 M_3 + \beta_4 M_4 + \beta_5 M_5 + \beta_6 M_6 + \beta_7 M_7 + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. M1: تمثل الواردات من المواد الغذائية.

M2: تمثل الواردات من الطاقة و الزيوت. M3: تمثل الواردات من المواد الخام.

M4: تمثل الواردات من المواد النصف مصنعة. M5: تمثل الواردات من التجهيزات الفلاحية.

M6: تمثل الواردات من التجهيزات الصناعية. M7: تمثل الواردات من سلع الاستهلاكية الصناعية.

ب)- الدراسة القياسية:

أولا:دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لقياس الاستقرارية يستخدم اختبار الجذور الأحادية لديكي فولر و يعتمد هذا الاختبار على ثلاث نماذج:

- نموذج انحداري من الدرجة الأولى - نموذج انحدار زائد ثابت (c) - نموذج انحداري زائد اتجاه عام (bt). هذا الاختبار لا يسمح بكشف مركبة الاتجاه العام فقط و إنما يوضح لنا أيضا الطريقة المثلى لاستقرار السلاسل الزمنية .

1-السلسلة y_t:

جدول رقم (1): استقرارية السلسلة yt

نوع النموذج	النموذج 3		النموذج 2		النموذج 1	
	قيمة Adf الجدولية (τ) عند	قيمة Adf المحسوبة (τ)	قيمة Adf الجدولية (τ)5%	قيمة Adf المحسوبة (τ)	قيمة Adf الجدولية	قيمة Adf المحسوبة (τ)
السلسلة الأصلية yt	-3.65	-1.77 الاتجاه (غ م)[1]	-3.65	0.57 الثابت (غ م)	1.95-	1.60
السلسلة المفرقة من الدرجة الأولى dyt	-3.67	-6.14	3.02-	5.20-	-1.86	1.88-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 7

[1] غ م .تعني غير معنوي عند 5%

بما أن قيمة إحصائية ADF المحسوبة أكثر من المجدولة عند 5 %(بالقيمة المطلقة)عند الفرق الأول في النماذج الثالثة ،كما أن الاتجاه و الثابت غير معنوي و منه فان السلسلة yt مستقرة من الدرجة الأولى I(1) ← YT

بنفس الطريقة السابقة ندرس استقرارية باقي السلاسل و كانت النتائج كالتالي:

2- السلسلة M_1 :إن السلسلة M_1 مستقرة من الدرجة الثانية **$M_1 \rightarrow I(2)$**

3- السلسلة M_2: إن السلسلة M_2 مستقرة من الدرجة الثانية **$M_2 \rightarrow I(2)$**

4-السلسلة M_3 : إن السلسلة M_3 مستقرة من الدرجة الأولى **$M_3 \rightarrow I(1)$**

5-السلسلة M_4 : إن السلسلة M_4 مستقرة من الدرجة الثانية **$M_4 \rightarrow I(2)$**

6-السلسلة M_5: إن السلسلة M_5 مستقرة من الدرجة الأولى **$M_5 \rightarrow I(1)$**

7- السلسلة M_6: إن السلسلة M_6 مستقرة من الدرجة الثانية **$M_6 \rightarrow I(2)$**

8-السلسلة M_7: إن السلسلة M_7 مستقرة من الدرجة الأولى. **$M_7 \rightarrow I(1)$**

ثانيا : التكامل المشترك : بما أن لدينا أكثر من متغير (الانحدار المتعدد) فان الاختبار الأنجع لاكتشاف علاقات تكامل متزامن مابين المتغيرات التابعة و المتغيرات المفسرة هو اختبار جوهانسن JOHANSAN، يتم إجراءه بين كل من (yt ،m3 ،m5 ، m7) لأن yt مستقرة من الدرجة الأولى و هي نفس استقرارية (m3، m5 ، m7) أما المتغيرات (m1،m2 ،m4 ، m6) فهي مستقرة من الدرجة الثانية و لا يوجد مجال للتكامل المشترك مع yt لاختلاف درجة استقراريتها

جدول رقم (2): اختبار التكامل المتزامن

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.899610	93.75577	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.812495	50.08056	29.79707	0.0001
At most 2 *	0.485131	18.27554	15.49471	0.0186
At most 3 *	0.257718	5.662506	3.841466	0.0173
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : مستخرج من برنامج EVIWS 7

نستنتج أن هناك 4 علاقات تكامل متزامن (حيت يعتمد اختبار جوهانس اختبار الأثر لتحديد عدد العلاقات) حسب الشكل أعلاه و عليه فان التقدير الصحيح للنموذج يتم باستعمال نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ :

المرحلة الأولى: تقدير النموذج العام في الأجل الطويل

الجدول رقم (3): تقدير النموذج العام في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9685.710	11695.57	-0.828152	0.4225
M1	16.52109	7.524864	2.195533	0.0469
M2	11.59773	42.95653	0.269988	0.7914
M3	24.37659	20.90631	1.165992	0.2646
M4	-0.228226	0.255570	-0.893007	0.3881
M5	23.18237	62.86416	0.368769	0.7182
M6	10.41311	3.148939	3.306863	0.0057
M7	-21.09635	10.48342	-2.012353	0.0654
R-squared	0.967685	Mean dependent var		77695.57
Adjusted R-squared	0.950284	S.D. dependent var		42138.43
S.E. of regression	9395.638	Akaike info criterion		21.41621
Sum squared resid	1.15E+09	Schwarz criterion		21.81412
Log likelihood	-216.8702	Hannan-Quinn criter.		21.50257
F-statistic	55.61219	Durbin-Watson stat		1.878710
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مستخرج من برنامج EVIWS 7

المرحلة الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT(-1)	-0.574360	0.316542	448696-1.	0.0527
D(M1)	14.35900	4.403214	3.261028	0.0068
D(M2)	48.12036	42.02248	1.145110	0.2745
D(M3)	22.21279	14.31710	5148771.	6700.1
D(M4)	-0.135133	0.213681	-0.632407	0.5390
D(M5)	-70.27591	58.19075	-1.207682	0.2504
D(M6)	5.977012	2.756293	2.168497	0.0509
D(M7)	-12.69327	7.240124	-1.753184	0.1051
R-squared	0.843404	Mean dependent var		5006.755
Adjusted R-squared	0.752056	S.D. dependent var		14833.83
S.E. of regression	7386.350	Akaike info criterion		20.94183
Sum squared resid	6.55E+08	Schwarz criterion		21.34012
Log likelihood	-201.4183	Hannan-Quinn criter.		21.01958
Durbin-Watson stat	9803081.			

حيث ECT(-1) : تمثل البواقي للنموذج في الأجل الطويل ،بعد تأخيرها بسنة واحدة .

النموذج يكون على الشكل التالي:

$$D(yt)=-0,57*E_{t-1}+14,36*d(m1)+22,21*d(m3)+5,97*d(m6)-12,69*d(m7)$$

رابعا: تقييم النموذج احصائيا و قياسيا و اقتصاديا:

- يشير اختبار ستودنت (t) إلى أن المتغيرات D(M1) ، D(M6)، معنوية إحصائيا عند 5% والمتغيرات D(M7)،D(M3) ،معنوية عند 10%، أما باقي المتغيرات فهي غير معنوية إحصائيا (لأن الاحتمال المقابل لإحصائية ستودنت الخاصة بها أكبر من10%) .

- معامل حد تصحيح الخطأ (ECT) سالب و معنوي إحصائيا، هذا ما يؤكد على ضرورة استخدام نموذج تصحيح الخطأ من اجل التقدير الصحيح.

- يشير معامل التحديد المعدل 0.7520. على ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات محل الدراسة(أي 75.20 % من التغيرات في الناتج المحلي الخام مردها إلى المتغيرات المستقلة و 24.80 % تعود إلى المتغيرات العشوائية)

- تشير إحصائية DW =1,89 إلى خلو النموذج من ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى.

-اختبار التوزيع الطبيعى للبواقي (اختبر jarque-bera):

بما أن الاحتمال المقابل لإحصائية JB اكبر من 0.05 (pr(JB)=0,85>0.05)و علية نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي،و بخصوص اختبار اختلاف أو تجانس التباين و الذي يهدف إلى اختبار إمكانية وجود علاقة بين الأخطاء و المتغيرات المفسرة للنموذج.

-اختبار تجانس تباين(homosidasticitè) البواقي (اختبار ARCH) :

الجدول رقم (5): اختبار ARCH

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	35830108	13288684	2.696287	0.0153
RESID^2(-1)	-0.011625	0.242546	-0.047930	**0.9623**
R-squared	0.000135	Mean dependent var		35418293
Adjusted R-squared	-0.058680	S.D. dependent var		42945774
S.E. of regression	44187852	Akaike info criterion		38.14510
Sum squared resid	3.32E+16	Schwarz criterion		38.24451
Log likelihood	-360.3784	Hannan-Quinn criter.		38.16192
F-statistic	0.002297	Durbin-Watson stat		2.005488
Prob(F-statistic)	0.962331			

المصدر : مستخرج من برنامج EVIWS 7.01

بما أن الاحتمال المقابل لإحصائية F الخاصة باختبار ARCH اكبر من 0.05 (pr(f)=0,96>0.05) وعلية نقبل بفرضية العدم التي تدل على أن تباين البواقي متجانس.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)، (CUSUMQ): لاختبار مدى استقرار نموذج تصحيح الخطأ أعطى الشكلين التاليين:

الشكل رقم (2): اختبار استقرار نموذج تصحيح الخطأ

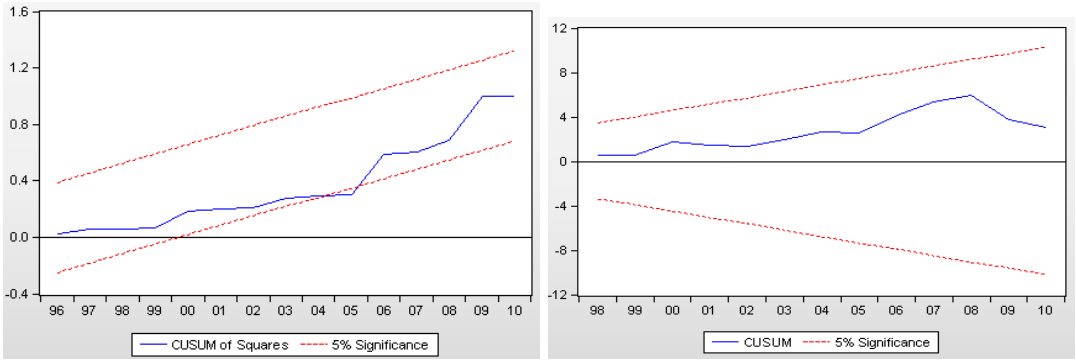

المصدر: مستخرج من برنامج EVIWS 7.01

بما أن كل من إحصائية CUSUM و CUSUMQ تقع داخل حدود الثقة عند 5% و منه فان النموذج يعتبر مستقر هيكليا.

اختبار قدرة النموذج على التنبؤ:

الشكل رقم (3): تغير الأخطاء في النموذج

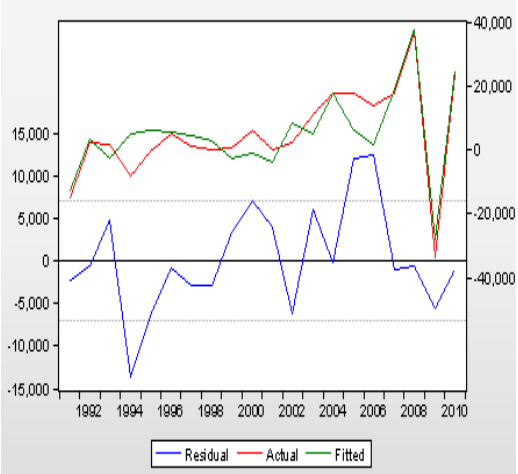

المصدر: مستخرج من برنامج EVIWS 7.01

نلاحظ من الشكل أن المتغيرة yt المقدرة تتبع عموما نفس مسار المتغيرة الحقيقة .أو بعبارة أخرى أن تغير الأخطاء في النموذج هي متقاربة ،و هو ما يعطي مصداقية أكبر للنموذج .

من خلال النقاط السابقة نستنتج الصيغة القياسية المثلى للنموذج وهي:

$$D(yt)=-0,57*E_{t-1}+14,36*d(m1)+22,21*d(m3)+5,97*d(m6)-12,69*d(m7)$$

ج)- التحليل الاقتصادي للنتائج:

- معامل (ect) سالب و يساوي 0.57- تعني هذه القيمة أنه عندما تتغير إحدى المتغيرات المفسرة تتغير معها المتغيرات التابعة (yt) و تتعدل انخفاضا بـ 57% أو بعبارة أخرى فان قيمه تتعدل تقريبا كل نصف سنة من الأجل القصير إلى الطويل .

-كلما تزداد الواردات من المواد الغذائية بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الخام بـ 14.36 وحدة مع التعديل انخفاضا بـ 57%.

-كلما تزداد الواردات من المواد الخام بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الخام بـ 22.21 وحدة مع التعديل انخفاضا بـ 57%.

-كلما تزداد الواردات من التجهيزات الصناعية بوحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الخام بـ 5.97 وحدة مع التعديل انخفاضا بـ 57%.

- كلما تزداد الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية بوحدة واحدة ينخفض الناتج المحلي الخام بـ 12.69 وحدة.

خاتمة:

أكدت مختلف الدراسات التجريبية ونماذج النمو التي تناولت العلاقة بين الواردات (و لو بطريقة غير مباشرة، عن طريق التكلم عن التجارة الدولية أو التحرير التجاري) والنمو، على أهمية الواردات في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى العلاقة القوية بين هذين المتغيرين، كما بينته كل من أفكار الكلاسيك، النيوكلاسيك و كينز.

هذا لا يمنع وجود دراسات أثبت العكس، أي أن للواردات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، كما بينته كل من النظرة الماركسية و نظرة البنيويين.

أما فيما يخص علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر، فقد حاولنا استخدام نموذج تصحيح الخطأ، وفق هذا النموذج فقد أثبتت الدراسة التأثير الإيجابي لكل من الواردات من المواد الغذائية و المواد الخامة و التجهيزات الصناعية على النمو الاقتصادي، بمعدلات 14.36 و 22.21 و 5.97 على التوالي بالإضافة إلى أن الواردات تتعدل كل نصف سنة تقريبا للتأثير على الناتج المحلي الخام.

قائمة الهوامش:

[1] رشاش عباسية،"أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية على دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب افريقيا"،مذكرة ماجستير ،جامعة بلعباس ،سنة 2006 ،ص 139.

[2] عبد الله موساوي، "مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية خلال الفترة (1989 -1999)"، ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2002، ص 42.

[3] Nadia lemzoudi, « l'impact du degré ouverture sur la croissance économique cas de six pays d Afrique de l'ouest », rapport de recherche en vue de

l'obtention de la maîtrise en science économiques, université de Montréal, 2005, p. 07.

[4]روابة محمد، دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول النامية ،باستخدام معامل بانيل ،مذكرة ماجستير ،جامعة الشلف،2011 ص 115. بتصرف من الباحث.

[5]جون ادلمان سيرو،ترجمة خالد قاسم، "سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية"، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1987، ص 155.

6بيبي يوسف، "السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة الخارجية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، سنة، 2007 ، ص 19 .

7روابة محمد، مرجع سبق ذكر، ص 119.

[8]د. الشريف بدر ، إستراتيجية إحلال الواردات و النمو الاقتصادي في الأردن ،مذكرة ماجستير ،جامعة اليرموك ،(1995) ،الأردن.

9سامر عبد المهدي الرجوب، السلع الرأسمالية المستوردة، ودورها في نمو الاقتصاد الأردني دراسة تحليلية قياسية (1970-1995)/ مذكرة ماجستير ، 1997،جامعة اليرموك، الأردن .

10زيادة محمد عرفات أبو ليلي ،"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني" ،رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك ،الأردن ،سنة 2004.،ص35.

11نفس المرجع السابق،ص35.

12زكية أحمد مشعل ،"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على الأردن "،مقالة بمجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ،المجلد رقم 23 العدد الأول جانفي 2007 ،ص 09.

13زيادة محمد عرفات أبو ليلي،مرجع سبق ذكره ص 29.

14مسغوني منى "علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001) مذكرة ماجستير ،جامعة ورقلة ، 2005 .

15د خالد الخثلان، "إشكالية العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الدول الأخذة بالنمو الاقتصادي (التطبيق الإحصائي على المغرب باستخدام (ols)"، مقالة بجامعة الملك سعود، الرياض، بدون سنة نشر، ص03.

16 nadia Lemzoudi ,op cit,p20.